الأضـــداد الـثـلاثـة: الـعـراقـي والـديمـقـراطـيـة والـديـن!

تستهدف هذه الورقة الإجابة عن سبب استمرار خيبات العراقيين أربعة عشر عاماً (٢٠٠٣-٢٠١٧) في نظام يقر دستوره بأنه ديمقراطي، وتحلل هذه الإشكالية من منظور علم النفس السياسي، وتنطلق من فرضية أن تناقض الأضداد في ثلاثية (العراقي والدين والديمقراطية) لن تفضي الى رفاهية العراقيين بالرغم من أنهم يعيشون في وطن يمتلك أهم مقوماتها: ثروة تحت الأرض وفوقها وثالثة في العقول، ما لم ينحسر التضاد ويتقارب الانسجام.

□ قاسم حسين صالح

لنبدأ بتحديد أهم خصائص هذه الثلاثية المتمثلة بالديمقراطية بمواجهة الشخصية العراقية والدين.

الديمقراطية

لا يعنينا هنا تكرار مفهوم الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً واجتماعياً، حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، ولا أنواعها، ومميزات النظام الديمقراطي المتمثلة بدستور يحدد القواعد الأساسية لنظام الحكم، وسيادة القانون، بل تحديد خصائصها المتمثلة، أهمها بصيانة الحريات العامة للمجتمع، (التعبير، العقيدة ،الصحافة...)، وأن يحترم القانون حقوق المواطنين ويسري على الحاكم والمحكوم بالسواء، ويحد من اعتباطية سلطة الحاكم، وأن توفر (الديمقراطية) أجواءً لتنمية وعي المواطن بكرامته وحقه في الحياة، وتشيع القناعة بين المواطنين والنضج الفكري بالدفاع عن حقهم في حياة آمنة، وإلزام الحكّام باحترام حقوقهم ومراقبتهم، وأن يكون لهم دور فاعل في الحياة الاجتماعية، والمطالبة بمحاسبة المقصرين والفاسدين، وأن يكون الوطن حاضناً للإبداع والمبدعين.

والديمقراطية لا تعني مجرّد مشاركة المواطن في الانتخابات، بل تشترط تأمين عملية نزيهة وشفافة، وأن يمتلك المواطنون وعياً انتخابياً قائماً على مبدأ المواطنة الذي يجمعهم وليس الهويات التي تفرّقهم يوصلهم بالنتيجة الى نظام ديمقراطي يؤمّن لهم تحقيق احتياجاتهم الحياتية الحاضرة ومستقبل ابنائهم.. وتلك هي قيم الديمقراطية التي وجدت من أجلها، وبدونها يكون لها عنوان آخر.

الشخصية العراقية

لا يعنينا هنا تأثير العنف في الشخصية العراقية على مدى(١٤٠٠) عام من تاريخ العراق في أربعة أنظمة مستبدة (الأموي، العباسي، العثماني، والبعث)، بل تتحدد رؤيتنا من أن الشخصية العراقية الآن،هي نتاج (٣٧) سنة من العنف والحروب الكارثية، وانها تشكّل اكثر من (٦٥٪) من المجتمع العراقي، فيما المبدأ الاساس للديمقراطية هو التعايش السلمي.. ما يعني انهما متضادان. ولكي نشخّص فشل الديمقراطية في العراق الجديد نأخذ حضراتكم الى سبب خطير خفي ينبهنا له علماء النفس والاجتماع بقولهم، إن الذي يحدد اهداف وسلوك الانسان هو القيم التي يمتلكها، ما يعني.. ان اختلاف الناس:(رجل الدين عن رجل السياسة، عن الفنان، عن الإرهابي) يعود إلى أن المنظومة القيمية تكون مختلفة لديهم نوعياً وكمياً وتراتبياً وتفاعلياً. فالمثقف – في سبيل المثال – تكون منظومته القيمية حضارية النوع غزيرة الكم متراتبة منطقياً وهارمونياً ومتفاعلة بانفتاح مرن، فيما تكون المنظومة القيمية لدى المتعصب "لقومية، مذهب، معتقد.." تقليدية ومحدودة ومرصوفة ومتلاصقة وصلدة. والاختلاف بين الناس في منظوماتهم القيمية أحد ثلاثة أسباب رئيسة تؤدي إلى الاحتراب بين أفراد المجتمع الواحد. والذي حصل في المجتمع العراقي، إن الذين هم بعمر اربعين سنة فما دون، ويشكلون اكثر من (٦٥٪) منه يمتلكون منظومات قيمية تختلف عن المنظومات القيمية لجيل الكبار، لأن الحروب تخلخل القيم وتفسدها خاصة إذا كانت طويلة ومتلاحقة وكارثية، فضلاً عن شعور هذا الجيل من العراقيين بالفقر وضياع العمر واليأس من المستقبل والخوف من المجهول، شكّلت لديهم شبكة منظومات تتصدرها قيم الصراع من أجل البقاء والأنانية وتحليل ما يعدّ حراماً.. بني على تخلخل كبير في تركيبة المجتمع العراقي احدثه النظام السابق العراقي بأن أعاد توزيع الثروة وخلق تبايناً حاداً بين طبقتين: أقلية غنية مستحدثة وفقيرة كبيرة ابتلعت الطبقة الوسطى بكل مثقفيها وموظفيها بمن فيهم أساتذة الجامعة الذين تراجعت مكانتهم التي كانت تحتل المرتبة الرابعة في قمة الهرم الاقتصادي(مع الطبيب والتاجر والمهندس) الى المرتبة الرابعة والعشرين.وحصل الان، في زمن الديمقراطية، ما هو أسوأ في التباين الاقتصادي، فقد ظهرت فئة قليلة مستحدثة أيضاً تتجه نحو الثراء بشهية مفتوحة ممثلة بالحكومة وأعضاء البرلمان الذين وعدوا الفقراء بالرفاهية فزادوهم فقراً". وصار عدد الأرامل والأيتام والجياع والثكالى والمهاجرين أكثر بأضعاف مما كانوا عليه في حروب صدام وحصاره. وصار معظم من يفترض فيهم أنهم القدوة والنخبة "بعمامة أو بدونها" منافقين، اعني يمتدحون الواقع المعاش مع أن كل ما فيه كارثة، فإن النفاق بأصوله ومشتقاته صار قيمة مشاعة التداول بين الناس، بل أمراً "عادياً" كما السرقة والاختلاس!ما يعني إن الذين بيدهم أمور الناس يمتلكون منظومات قيمية هي بالضد من قيم الديمقراطية، مما اضطر الفرد إلى أن يعرض نفسه سلعة في سوق السياسة الذي يجبره على التخلي عن قيمه الإنسانية والعمل بما يأمره به مصدره السياسي المتعصب دينياً ومذهبياً وعرقياً. ومع أن تخلخل المنظومات القيمية لدى الناس وتهرؤ النسيج الأخلاقي للمجتمع قضية أخطر حتى من دمار وطن فإننا، الحكومة والبرلمان والمثقفون، لا نوليها من الاهتمام قدر اهتمامنا بالقضايا السياسية.

الدين والديمقراطية

ثلاث مقولات تجسد مسؤولية الحاكم في الدين الأسلامي، الأولى للخليفة عمر بن الخطاب، لو عثرت دابة في العراق لخفت أن يسألني الله عنها: لمَ لم تصلح لها الطريق ياعمر؟). والثانية للإمام علي، يا ولاة أمور الناس لا يكن حظكم في ولايتكم مالا تستفيدونه، أو غيظاً تشفونه، ولكن إماتة باطل واحياء حق. والثالثة للإمام الحسين،خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي) لأنه وجد (أن الحق لا يعمل به).

هذا يعني إن مسؤولية الحاكم في الدين الاسلامي هي نفسها في الديمقراطية، فكلاهما يهدفان الى خدمة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية. فأين منها قادة احزاب الإسلام السياسي الشيعي والسني الذين حكموا البلاد والعباد أربع عشرة سنة، عملوا بالضد من قيم الدين الإسلامي والديمقراطية. والسبب نوجزه في أن تسييس الدين أو تديّن السياسة يؤدي الى استغلال المشاعر الدينية لدى الجماهير الشعبية في سبيل تحقيق مصالح اصحاب السلطة الحاكمة، واستخدام العنف باسم الدين.. وهذا ما جرى في العراق الديمقراطي بضرب المتظاهرين السلميين بالرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع وسقوط جرحى وشهداء، لمطالبتهم بالإصلاح ومحاسبة الفاسدين، برغم اعتراف الحكومة والمرجعية وقادة الأحزاب بأن ما حصل من فساد لم يشهده تاريخ العراق.. ما يعني أن الدين يكون بالضد من الديمقراطية.. يبتلعها حين يكون في السلطة.

في ضوء ذلك تتأكد صحة فرضيتنا من أن تناقض الأضداد في ثلاثية (الشخصية العراقية والدين والديمقراطية) لن تفضي الى رفاهية العراقيين بالرغم من أنهم يعيشون في وطن يمتلك ثلاث ثروات: تحت الأرض وفوقها وثالثة في العقول، ما لم ينحسر التضاد ويتقارب الانسجام.. وتلك هي مهمة القوى المدنية والتقدمية والدينية المنفتحة.

حماية الطفل في العراق.. ما تبقى من الدولة المدنية

□ مينا العريبي

صادف يوم أمس، ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني)، يوم الطفل العالمي، المخصص للاحتفال بالطفولة وإعطاء صوت للأطفال. وبينما تحتفل منظمات من حول العالم بهذا اليوم الذي خصّصته الأمم المتحدة، نجد أن التقارير الخارجة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كثيراً ما تركّز على معاناة أطفال المنطقة، خصوصاً أولئك الذين يجدون أنفسهم في مناطق النزاع. فثلث أطفال المنطقة بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأكثر من مليون طفل لاجئ أو نازح في المنطقة لا يتلقون التعليم الابتدائي.

والعراق من بين هذه الدول التي يعاني أطفاله من ويلات الحروب التي تبدو أحياناً وكأنها دون نهاية... وحتى معرفة متى بدأت تلك الحروب بات صعباً. فمن ولد عام ١٩٨٠ عاش طفولته أيام الحرب العراقية – الإيرانية، ومن ولد عام ١٩٩٠ عاش طفولته تحت وطأة كارثة غزو الكويت، والحرب التي تلتها الحرب والحصار. ومن ولد عام ٢٠٠٠ تكونت ذكرياته الأولى بداية حرب ٢٠٠٣ وما تبعها من ويلات، ومن ولد عام ٢٠١٤ في مناطق سيطر عليها تنظيم داعش الإجرامي، يترعرع اليوم في مدن وقرى مهدّمة. جيل ولد خلال حرب الثمانينات اليوم يربي جيلاً عاش حروباً داخلية قد تخطف مستقبل الجيل الذي يليه. اليوم تقدر منظمة «اليونيسيف» أن نحو ٥ ملايين طفل عراقي بحاجة إلى مساعدات طارئة مثل المياه الصالحة للشرب والأدوية.

إلا أن هناك خطراً آخر على أطفال العراق، لا يأتي هذه المرة من طلقة نارية أو صاروخ أو وباء ممكن أن ينتشر في مناطق النزاع، وإنما من تهديد حقيقي لمبدأ الدولة المدنية التي يمكن لها أن توفر له أبسط الحقوق. وبينما يختبئ البعض وراء الشريعة لتبرير الجهود الرامية لتعديل «قانون الأحوال الشخصية» العراقي، إلا أنه في الواقع المساعي السياسية لفرض التعديل على هذا القانون تعني أن مظاهر مثل زواج القاصرات وعدم حماية حقوق الأطفال عند حالات الطلاق ستصبح مشرعة قانونياً. وقد وافق البرلمان العراقي مبدئياً على تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقد يتم تبنيه في حال لم يستمع إلى احتجاجات واسعة من نقابة المحامين العراقيين ومن ناشطين في مجال حقوق المرأة ومنظمات عراقية ودولية.

من بين القضايا التي يخشاها الكثيرون في المجتمع العراقي أن يصبح زواج القاصرات مقبولاً ومسموحاً به قانونياً، إذ قد يسمح بتخفيض سن الزواج القانوني إلى تسع سنوات، وآفة زواج القاصرات موجودة اليوم بشكل محدود، يجب أن تصب الجهود لمنعه، لا شرعنته. موضوع زواج القاصرات عادة ما يثير التحفظ وتحاول مجتمعاتنا تجنب تناوله علناً لأسباب عدّة، من بينها الحرج من مسألة الأعراف والتقاليد، ولكنه في الواقع يحتاج إلى وقفة شجاعة للتأكيد على موقف الدين الإسلامي الحنيف من حماية الطفل وحماية المرأة.

وبالطبع فالتحرك الجديد لتعديل «قانون الأحوال الشخصية» العراقي يشكل نكسة أيضاً للمرأة العراقية، ويسعى إلى إرجاعها للوراء، بعد أن كانت المرأة العراقية هي أول امرأة في العالم العربي تدخل مجالات كثيرة، فكانت العراقية هي المحامية الأولى في العالم العربي وهي صبيحة الشيخ داود، وأول قاضية هي زكية إسماعيل حقي وغيرهما من نساء عراقيات رائدات، اعتمدن على دعم عائلاتهن والقانون لكسر الحواجز والتقدم إلى الأمام. واليوم نرى البرلمان العراقي يدفع باتجاه تقييد المرأة، التي هي من تربي الأجيال المقبلة، ويعتمد العراق عليها للنهوض مجدداً.

هذه ليست المرة الأولى التي يطرح فيها مثل هذا المشروع لتعديل «قانون الأحوال الشخصية»، الذي يعود لعام ١٩٥٩، ويعتبر من أكثر القوانين المتطورة في العالم العربي من حيث حماية الحقوق المدنية. فقد طرح المشروع قراراً مماثلاً عام ٢٠١٤، وأثار ضجة حينها وتم التخلي عن التعديل المثير للجدل. وتم تناول هذا التعديل عام ٢٠١٤ أيضاً قبل إجراء الانتخابات التشريعية، سعياً من الأحزاب الدينية، خصوصاً المدعومة من إيران أن تتقدم انتخابياً بناءً على ما تدّعي أنه خدمة للدين. ولكن في الواقع هذه جهود لاستغلال الدين، نراها تظهر مجدداً وكأنها خطوة للاستعداد للانتخابات التشريعية المرتقبة العام المقبل.

ظاهرة استغلال الدين من أجل المكاسب السياسية قد أضرت العراق في جوانب كثيرة، من شرعنة الميليشيات إلى السكوت على حالات فساد تهدد الدولة العراقية. وقد حاولت أحزاب إسلامية عدّة في بغداد، غالبيتها مدعومة من طهران، استغلال تمسك الشعب بالدين سياسياً. وفي عام ٢٠٠٣ كانت الأحزاب المدعومة من إيران تطالب بتغيير اسم العراق الرسمي من «جمهورية العراق» ليصبح «جمهورية العراق الإسلامية»، على غرار ما فعلته طهران، لتصبح هذه التسمية غطاءً قانونياً للسيطرة على جوانب اجتماعية وسياسية واسعة. غير أن جهودهم فشلت بعد اعتراض شعبي واسع، واليوم نرى مظاهرات في مدن عراقية من جنوب العراق إلى شماله، رفضاً للتحرك الجديد لتعديل القانون.

العراق بحاجة إلى دعم دولة مدنية يمكن لها أن توصل البلاد إلى بر الأمان وتضع أسساً لحماية جميع العراقيين، بكل أطيافهم. بينما نجد أن نسبة ٣٥ في المئة من شعوب العالم العربي هي من الأطفال، نجد أنهم في العراق يمثلون نحو ٤٧ في المئة، فحسب «اليونيسيف»، نصف الشعب العراقي اليوم دون الـ١٨ عاماً، غير قادر لا على التحرك دولياً ضد هذا القانون ولا التصويت في الانتخابات المقبلة. فعلى المسؤولين اليوم أن يتحملوا مسؤوليتهم تجاه الأطفال ويفكروا ثم يعملوا: ما هي الدولة التي يريدون بناءها لهم؟

■ عن: *"الشرق الأوسط"*

خـيـــارات مـقـاتـلـي داعـــش مـــا بـعـد الـبـــوكـمـال

□ حسين جاسم الخزاعي

تتواتر أخبار هزيمة تنظيم داعش في آخر معاقله المهمّة كالقائم وراوة وآخر أهم مراكز تجمعه الحيوية واللوجستية وهي مدينة البو كمال السورية، والأخيرة تمثل أهم المدن المتبقية لديه بعد خسارته للرقة وأغلب مناطق دير الزور في سوريا، اذ كانت ولفترة قريبة جداً منطقة التبادل التجاري والاجتماعي وكذلك الأمني لتنظيم داعش ومن أهم مخابئ قياداته الأمنية والعسكرية والإدارية.

عانت البو كمال في الآونة الأخيرة من مشاكل ومعاضل واجهها تنظيم داعش المسيطر عليها وصعب تلافيها وادراكها وبالإمكان القول بأن أهم تلك المشاكل هي :

١• تكدس هائل للمقاتلين المنهزمين من المناطق المحررة من قبل القوات الأمنية التي تطارد داعش، وكذلك تكدس عوائل اولئك المقاتلين المدحورين. فلقد حدثت إثر ذلك مشاكل ومشادّات كلامية خصوصاً بين الأنصار والمهاجرين، اذ رفضت عوائل الانصار (المقاتلين المحليين) استقبال وايواء المهاجرين) المقاتلين الأجانب) مما حدا بالتنظيم الى اسكانهم في الجوامع والمناطق العامّة. كما أدى انخفاض موارد التمويل وشح الأموال الى التقصير في سد حاجيات ذلك الكم الكبير من العوائل وتأمين المؤن الخاصة بهم، وأدى بدوره الى اصابة المقاتلين الأجانب بالإحباط، وصدمتهم بما يحدث حيث أن الواجب أن يتقاسم الأنصاري المهاجر في كل الأمور حتى في رغيف الخبز اقتداءً وسيراً بالنهج الذي اتبع إبان هجرة الرسول وأصحابه الى المدينة المنورة واستقبال الأنصار لهم. ادى ذلك الى وقوع التنظيم في أزمة سد حاجات هذا الزخم، والإحباط النفسي والصدمة الشرعية -إذا جاز التعبير- والتي أثرت على روحية المقاتل الأجنبي والذي يعتبر من أهم وسائل ومدخرات القتال لدى التنظيم.

٢• هروب واختفاء الكثير من المقاتلين واللوجستيين في داعش واختفائهم من البو كمال من دون العثور عليهم، وهو ما دعا الى الاستنفار الأمني وانتشار ظاهرة الاعتقالات والتحقيقات بين صفوف داعش. وقد تنوعت صنوف الهاربين بين اجانب ومحليين وبين عسكريين واداريين، ولعلّ من أهم من هرب من العسكريين المهمين من المحليين هو المدعو ابو سعد الجليباوي، وهو من قيادات ولاية الفرات والذين تبيّن أخيراً أنه التحق بعناصر جبهة النصرة وتسلم منصباً قيادياً بين صفوفهم، وهناك عدّة مقاتلين اوربيين وآسيويين هربوا مؤخراً باتجاهات مجهولة .

٣• الخروق الأمنية وضربات التحالف، حيث تطوّر العمل الاستخباري ضد داعش في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، وخصوصاً الاختراقات التي يقوم بها جهاز المخابرات الوطني العراقي بالتعاون مع دول التحالف الدولي، والتي أدت الى مقتل أهم قيادات داعش سواء في العراق أو في سوريا، ومنها الضربات التي تلقتها في البو كمال في مؤخراً.

هناك تصدع واضح في الجسد الأمني لداعش من خلال انكشاف تحركات قياداته المهمّة والتي تتبع أشد الاساليب الأمنية والتخفي والمخاتلة، ورغم ذلك فإنهم يفاجأون بضرب عجلاتهم أو مواقع اجتماعاتهم من الجو بالطائرات المسيّرة، كما تعرض التنظيم للكثير من الاختراقات الأمنية لمواقعه السريّة واجهزته الالكترونية، وغدت دفاعاته في أشد حالات الوهن والمقاومة.

٤• صدور اعتراضات ذات ابعاد شرعية على نهج أبي بكر في إدارة امور الخلافة وتعيين من هم غير مؤهلين للإدارة العسكرية والشرعية واللوجستية، وهي اعتراضات صدرت من اشخاص لهم مكانة علمية داخل التنظيم وآخرها كانت (النصيحة الهاشمية لأمير الدولة الإسلامية) تناولتها مواقعهم الداخلية وصدرت من أحد شيوخ التنظيم جزائري الجنسية، ونصّت على اشد التقريعات والاشكاليات الشرعية، وأدى ذلك بالتنظيم الى صدور اجابات وردود واتخاذ أشد الاجراءات الأمنية ونشر أمر بالبحث والتحري عن هذا الشيخ وإهدار دمه.

٥• اقتراب القوات الأمنية من البوكمال ومن عدّة جهات، فقد اقترب الجيش السوري من البو كمال واحتل نسبة لابأس بها من أراضيها وكذلك قوات سوريا الديمقراطية من جهة شمال المدينة، مما ينذر بسقوط المدينة وبشكل عاجل ومتسارع، ويؤدي الى قلة فرص داعش بالحفاظ عليها في ظل معنويات منهارة وفقدان ارادة القتال بشكل كبير. ذلك ينذر بأن داعش امام وضع منهار وإرادة واهنة جعلته يبدأ بترك البو كمال لتبدأ مرحلة حساسة جداً في تأريخ هذا التنظيم الإجرامي الذي تمتع ولفترة ٣ سنوات بالقوة وإرادة القتال والدفاع والاثخان بالعدو والتمدد في أراض واسعة، وإن وضع المقاتلين الحاليين الذين خسروا البو كمال آخر أرض للتمكين هو بين ثلاثة خيارات وبحسب الأصناف وهي:

١• الصنف الأول، وهو الصنف الذي فضّل الدفاع عن الأرض التي هو فيها حتى الموت، لأنه قدم ما يسمّى ببيعة الموت، وهم آخر العنقود والذين سيكون مصيرهم الموت الحتمي لا محالة.

٢• الصنف الثاني، هم القادة والمهمون في التنظيم واتباعهم من بعض الكتائب والفرق المتبقية والذين اختاروا أو أمروا باللجوء الى الصحراء كإعادة تموضع واطلاق عمليات دورية ضد المصالح والأهداف التابعة للعراق وسوريا، وبذلك اندفعوا نحو ما يسمّى بالجزيرة ما بين العراق والشام، وكذلك وادي حوران وأطرافه، وعلى مايبدو أنها ستراتيجية مؤقتة أو سبات وملمة أشلاء ولعق جراح وترتيب صفوف .

٣• الصنف الثالث، وهو مهم جداً، وهم المتوجهون الى تركيا ومنها الى إمارات التنظيم البعيدة عن أرض التمكين، وتكمن أهميتهم في أنهم متفرقون وصعب تتبعهم وكذلك حجم المسؤولية التي سيضطلعون بها في المناطق والبلدان التي سيتوجهون إليها، إذ بلا شك سيشكلون خلايا نائمة وتنظيمات سريّة واعادة ترتيب الاولويات، وستتقوى ولايات التنظيم البعيدة بهم وستستفاد من قدراتهم التي اكتسبوها من سنين القتال في أرض التمكين.

سيكون من الصعب على داعش أن يمتلك قدرة عسكرية في السيطرة على أراضٍ عراقية أخرى.